

Distr.: General  
14 June 2005  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص

### الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠٠٥\*\*

موجز

تباطأ النمو الاقتصادي في العالم منذ مطلع عام ٢٠٠٥. ويبدو أن هذا التباطؤ حميد بل حتى مرغوب فيه نظراً للطلبات المحمومة والقدرة المحدودة في بعض القطاعات وبعض المناطق. ومع ذلك، ينبغي المضي في معظم البلدان في اعتماد سياسات تكييفية على مستوى الاقتصاد الكلي للحؤول دون تدهور النمو أكثر مما هو عليه الآن. وينبغي في الوقت نفسه اعتماد تدابير دولية ومحلية أكثر فعالية لتصحيح حالات عدم التوازن والخلل المختلفة التي تسبب حالياً في بروز مزلق خطيرة تهدد العالم بأكمله.

\* E/2005/100

\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة لكي تؤخذ في الاعتبار نتائج الاجتماع الذي عقده مشروع "لينك" في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ في جامعة أوثونومس المكسيكية، مكسيكو سيتي.

ومن بين العقبات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي ازدياد حدة حالات عدم التوازن الخارجية في المناطق الرئيسية وتدني حوافز السياسة العامة التي سامت السنوات القليلة الماضية وارتفاع أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية. وجاء ارتفاع أسعار السلع الأساسية كرد فعل جزئي على الاتجاه الانحفاضي الطويل الأمد الذي شهدته العقود المنصرمة، إذ ما برحت معظم هذه الأسعار، بقيمتها الحقيقية، دون مستوايها القصى التاريخية. وفي حين أن الأسعار المرتفعة قد أثرت سلبا على بعض الشيء وعلى السواء في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والنامية التي تستورد هذه المواد، فإن غالبية البلدان النامية أفادت من ازدياد الطلب على هذه السلع وارتفاع أسعارها. ويكمن التحدي في كفاءة ألا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى خنق النمو العالمي والتسبب في انخفاض حاد آخر في الأسعار. وتواجه البلدان التي تنتج وتصدر النفط والمواد الخام تحديا آخر ألا وهو تحسين طريقة استثمار ما تجنيه من إيرادات متزايدة في إعادة هيكلة اقتصاداتها بحيث تخفف من تأثيرها سلبا بتقلبات أسعار السلع الأساسية على المدى الطويل.

وأشار ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى وجود فجوة بين العرض والطلب في بعض القطاعات، مما يثير قلقا متزايدا من حدوث تضخم. غير أنه وبشكل عام، لا تزال توجد في الاقتصاد العالمي ككل قدرة غير مستثمرة، استثمارا كافيا والذي يدل عليه انتشار البطالة والعمالة الناقصة على نطاق واسع في العديد من البلدان، لا سيما، وليس حصرا، في معظم البلدان النامية والعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبما أن التضخم لا يشكل حاليا خطرا على الاقتصاد العالمي، ينبغي أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل على رفع مستوى الإنتاج وفرص العمل بصورة فعلية.

وما فتئت حالات اختلال التوازن العالمية التي تنعكس بشدة في العجز الكبير في الحسابات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية تتسع، وهذا أمر يزيد من خطر حدوث تكيف غير حميد في الأسواق المالية والنمو العالمي. وتشتمل حالات الاختلال هذه على اجتماع عوامل دورية وهيكلية ومؤسسية. وهذا يعني أنه من الأرجح ألا تكون إعادة تنظيم أسعار الصرف كافية لبلوغ الدرجة اللازمة من إعادة التوازن الاقتصادي. ويلزم أن تتخذ، في إطار من التنسيق والتعاون الدوليين، تدابير شتى في البلدان التي تعاني من عجز والبلدان التي تتمتع بفائض للحيلولة دون إزالة حالات الخلل بصورة مضرّة. ويلزم على المدى الطويل إصلاح النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية بغية خفض اعتماد النمو العالمي على استمرار العجز الخارجي للولايات المتحدة.

وما زال المناخ الاقتصادي العالمي مؤاتيا بالنسبة للبلدان النامية بفعل تنامي التجارة الدولية بقوة، وانخفاض تكاليف التمويل الخارجي بشكل غير مسبوق وازدياد تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. غير أن أوضاع السوق الخارجية وحدها لا توفر لأشد البلدان فقرا، التي تضيق إمكانيات نفاذها إلى الأسواق التجارية والمالية الدولية، الزخم الكافي الذي يساعدها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعليه، ينبغي لصناع السياسات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تسريع عجلة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في السنوات الأخيرة في مجال التنمية الدولية، لا سيما في مجالات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والإعفاء من الديون والتجارة.

وما برح أحد مواطن الضعف العام التي يعاني منها الاقتصاد العالمي يتمثل في الزيادة البطيئة في فرص العمل واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة في معظم البلدان النامية. وما لم ينعكس تحسن النمو الاقتصادي في ازدياد فرص العمل، فسيكون من الصعوبة بمكان تخفيف حدة الفقر. لذلك، يتعين على الحكومات إيلاء مزيد من الأولوية لخلق فرص العمل باعتبار ذلك هدفا إنمائيا.

## الزخم الاقتصادي العالمي

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي نمواً نسبته ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو أعلى مستويات النمو وأوسعها نطاقاً منذ عدد من السنوات، تباطأ هذا النمو في عام ٢٠٠٥. وكان هذا التباطؤ متوقعاً<sup>(١)</sup> لأن جزءاً من الزخم الذي شهدته عام ٢٠٠٤ كان دورياً وما كان سيصمد على الأرجح في وجه عدد من الرياح المعاكسة الشديدة مثل: ارتفاع أسعار النفط الخام والسلع الأساسية الأخرى، وازدياد حالات عدم التوازن الخارجي بين المناطق والتدني الواسع الانتشار لحوافز السياسة العامة على مستوى الاقتصاد الكلي. وما زالت مخاطر التدهور التي تتهدد الاقتصاد العالمي على حالها، لا سيما ما يرتبط منها بازدياد حالات عدم التوازن على الصعيد العالمي، لكن السياسات الاقتصادية العالمية ما برحت حذرة وملائمة للنمو. ويتوقع أن ينمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة تزيد على ٣ في المائة سنوياً في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (انظر الجدول ١).

### الجدول ١ - نمو الناتج العالمي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦

(التغير بالنسبة المئوية السنوية)

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ <sup>(أ)</sup>	٢٠٠٥ <sup>(ب)</sup>	٢٠٠٦ <sup>(ب)</sup>	
٣,٩	١,٤	١,٨	٢,٦	٤,١	٣ ١/٤	٣ ١/٢	الناتج العالمي <sup>(ج)</sup>
							شاملاً:
٣,٤	١,٠	١,٢	١,٩	٣,٣	٢ ١/٢	٢ ١/٢	البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو
٣,٨	٠,٨	٢,٠	٣,٠	٤,٣	٣	٣	أمريكا الشمالية
٣,٥	١,٧	١,١	٠,٩	٢,٤	٢	٢ ١/٤	أوروبا الغربية
٢,٥	٠,٤	٠,٠	١,٥	٢,٨	١ ٣/٤	٢	آسيا وأوقيانوسيا <sup>(د)</sup>
٨,٣	٥,٧	٥,١	٧,١	٧,٦	٦	٥ ١/٤	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٣,٧	٥,٠	٤,٧	٤,٢	٦,٤	٥	٤ ١/٢	أوروبا الجنوبية والشرقية
٩,٣	٥,٩	٥,١	٧,٦	٧,٨	٦ ١/٤	٥ ١/٢	رابطة الدول المستقلة
٥,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٦	٦,٦	٥ ٣/٤	٥ ٣/٤	البلدان ذات الاقتصادات النامية
٣,٣	٣,٤	٣,٣	٤,٢	٤,٥	٥ ١/٤	٥ ١/٤	أفريقيا
٧,٧	٣,٨	٦,١	٦,٠	٧,٥	٦ ٣/٤	٦ ٣/٤	شرق آسيا
٥,٢	٤,٧	٤,٥	٦,٦	٧,٠	٧	٧	جنوب آسيا
٥,٥	١,٣-	٢,٥	٤,٥	٦,٥	٥ ١/٤	٥	غرب آسيا

(١) انظر، على سبيل المثال، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.C2)؛ وتعد هذه الوثيقة استكمالاً لذلك المنشور حتى نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤ <sup>(أ)</sup>	٢٠٠٥ <sup>(ب)</sup>	٢٠٠٦ <sup>(ب)</sup>
٤,١	٠,٥	-٠,٤	١,٨	٥,٦	٤ ١/٤	٤ ١/٤
٢,٧	٤,٢	٥,١	٣,٩	٥,٩	٦	٦
٤,٧	٥,١	٤,٩	٤,٠	٥,٠	٥ ١/٢	٥ ٣/٤
٧,٩	٠,٤	٢,٢	١,٧	٥,٤	٤ ١/٤	٤ ١/٢
٢,٧	٣,٩	٣,٩	٣,٢	٥,٥	٥ ٣/٤	٦

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) تقدير جزئي.

(ب) تنبؤ يستند جزئيا إلى مشروع "لينك"، وهو مجموعة بحثية تعاونية دولية لوضع النماذج الاقتصادية القياسية تشترك في تنسيقها شعبة تحليل السياسات الإنمائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة تورنتو.

(ج) محسوب كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد من البلدان، حيث تستند معاملات الترجيح إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار وأسعار الصرف السائدة في عام ٢٠٠٠.

(د) اليابان وأستراليا ونيوزيلندا.

(هـ) باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا.

إن التباطؤ المتوقع أن تشهده فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ يماثل التباطؤ الذي تم توقعه في نهاية عام ٢٠٠٤، وسيتركز التدهور بأكمله تقريبا في البلدان المتقدمة النمو. ويتوقع أن يكون النمو في أوروبا الشرقية دون المستوى المتوقع سابقا، لكن الحالة في البلدان النامية هي على نقيض ذلك. فعلى الرغم من أن أداء البلدان المتقدمة النمو ما فتئ يشكل المحدد الرئيسي للنمو العالمي، فإن هذه الثنائية دليل على درجة ما من انفصام العرى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويعود هذا الأمر جزئيا إلى الأنماط المتطورة للتجارة (انظر أدناه) وكذلك إلى تأدية الطلب المحلي دورا أكثر أهمية في البلدان النامية بسبب الأوضاع الاقتصادية، وأحيانا الأوضاع السياسية، الأكثر استقرارا في هذه البلدان.

وأحد الجوانب غير العادية التي تميز النمط الحالي للنمو الاقتصادي العالمي هو انتشار رقعته في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومع أن حالات تفاوت النمو المزمنا بين المناطق النامية ما زالت قائمة، غير أنها تقلصت بعض الشيء وجميع المناطق النامية تبلي بلاء حسنا وفقا للمعايير التي اعتمدها كل منها في العقود القليلة المنصرمة. وينعكس مدى النمو في أن عدد البلدان النامية التي ارتفع فيها نصيب الفرد عن الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٣ في المائة قد تضاعف بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، حينما كان ما يقرب من نصف هذه البلدان التي يمثل سكانها ما يزيد على ٨٠ في المائة من سكان العالم النامي يقع ضمن هذه الفئة في عام ٢٠٠٤ (انظر الجدول ٢). ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل من المتوقع أن يستمر نمط النمو الواسع النطاق هذا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

## الجدول ٢

## تواتر ارتفاع وانخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤

الحالات التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الحالات التي تجاوز فيها نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة			عدد البلدان التي خضعت للركود			
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
العالم	٤٥	٥٩	٨٣	١٦	٣٦	٣٨	١٥٩
شاملة:							
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٩	٩	١٥	صفر	٥	٢	٣٣
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	١٣	١٦	١٨	صفر	صفر	٢	١٩
البلدان النامية	٢٣	٣٤	٥٠	١٦	٣١	٣٤	١٠٧
شاملة:							
أفريقيا	١١	١٦	١٩	١١	١٧	١٤	٥١
شرق آسيا	٧	٥	١٠	١	٢	١	١٣
جنوب آسيا	٢	٣	٥	صفر	صفر	١	٦
غرب آسيا	٢	٦	٧	٢	٤	٧	١٣
أمريكا اللاتينية	١	٤	٩	٢	٨	١١	٢٤
بنود تذكيرية:							
البلدان النامية غير الساحلية	٩	١١	١١	٥	٦	٨	٢٦
أقل البلدان نموا	١١	١١	١٥	١١	١٤	١٣	٤١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١	٥	٥	٣	٧	٦	١٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى <sup>(ب)</sup>	١١	١٢	١٦	١١	١٧	١٣	٤٤
النسبة المئوية من سكان العالم							
البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو	٠,٧	١,٣	٦,٣	٠,٠	١,٩	٢,١	١٥,٥
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٤,٧	٤,٧	٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٥,٦
البلدان النامية	٣٤,٤	٥٣,٥	٦٤,٧	٣,١	١٠,٥	٨,٠	٧٨,٩
شاملة:							
أفريقيا	٢,٥	٥,٥	٥,٠	١,٤	٣,٣	٢,٣	١٣,٢
شرق آسيا	٢٨,٩	٢٧,٢	٢٩,٧	٠,٨	٠,٩	٠,١	٣١,٠
جنوب آسيا	١,٥	١٨,٥	٢٣,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٢٣,٤
غرب آسيا	١,١	١,٦	١,٧	٠,٦	٠,٨	١,٣	٢,٨
أمريكا اللاتينية	٠,٤	٠,٨	٤,٩	٠,٢	٥,٥	٤,٠	٨,٥
النسبة <sup>(ج)</sup>							

الحالات التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			الحالات التي تجاوز فيها نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣ في المائة			عدد البلدان التي خضعت للرصود
٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
١,٣	١,٩	٠,٩	١,٣	١,٢	٢,٥	٤,٩
٢,٠	٣,١	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٥,٩	١٠,٧
٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٨
٢,٢	٣,٣	١,٤	٢,٢	٢,٣	٣,٦	٨,٢

## بنود تذكيرية:

١,٣	١,٩	٠,٩	١,٣	١,٢	٢,٥	٤,٩	البلدان النامية غير الساحلية
٢,٠	٣,١	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٥,٩	١٠,٧	أقل البلدان نموا
٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٨	الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢,٢	٣,٣	١,٤	٢,٢	٢,٣	٣,٦	٨,٢	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى <sup>(ب)</sup>

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ بما في ذلك التقديرات والتوقعات السكانية المستمدة من: التوقعات السكانية في العالم: تنقيح سنة ٢٠٠٠، المجلد الأول، الجداول الشاملة والتصويب (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.XIII.8 و Corr.1).

(أ) تقدير جزئي.

(ب) باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا.

(ج) النسبة المئوية من سكان العالم في عام ٢٠٠٠.

وفي إطار التحدي الذي ينطوي عليه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتميز المرحلة الراهنة بسمة بارزة ألا وهي انبعاث النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعدة بلدان في هذه المنطقة تحقق حاليا نموا سنويا في حصة الفرد لا تقل نسبته عن ٣ في المائة. كما أن النمو يتحسن في مجموعات البلدان التي تتشاطر جزئيا قواسم معينة وتضم البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتبين من هذه النتائج كافة أن التقدم أمر ممكن حتى في البلدان التي تواجه أكثر التحديات الإنمائية حدة. وتستدعي الحاجة اتخاذ تدابير سياسية عامة إضافية وتكميلية على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق النمو اللازم في سبيل خرق حدار الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل كل شيء، تقتضي إدامة النمو وتحسينه موارد إضافية ووجود التزام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بخلق أجواء سياسية مستقرة وإعادة الهيكلة الاقتصادية ودعمهما، لاسيما بالجوء إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية للكف عن الاعتماد على السلع الأساسية الأولية.

## البيئة الاقتصادية الدولية

ما برحت البيئة الاقتصادية الدولية مؤاتية بشكل عام للبلدان النامية، فالتجارة الدولية لا تنفك تنامي بخطى ثابتة، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أدى إلى تحسين معدلات التبادل التجاري للعديد من البلدان النامية، وتكاليف التمويل الخارجي انخفضت إلى مستويات غير مسبوقه وتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل آخذة في الازدياد (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣  
مؤشرات البيئة الاقتصادية الدولية، ٢٠٠٠-٢٠٠٤

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
					التجارة العالمية
١٠,٩	٦,٨	٣,٨	٠,٥-	١١,٥	نمو حجم الصادرات العالمية (النسبة المئوية)
٢ ٩٨٤,١	٢ ٤٢٢,٢	٢ ٠٤٧,٩	١ ٩١١,٠	٢ ٠٣٨,٧	قيمة صادرات البلدان النامية (ببلايين الدولارات)
٥١٦	٤٩٦	٤٢١	٣٦٢	٣٧٨	العجز التجاري للولايات المتحدة (ببلايين الدولارات)
					الأسعار العالمية
٣٨,٣	٢٨,٩	٢٥,٠	٢٤,٤	٢٨,٣	النفط (برنت) (سعر الريميل بالدولار)
١٢٦	١٠٥	٩٧	٩٧	١٠٠	السلع غير المتصلة بالوقود (الرقم القياسي: ٢٠٠٠ = ١٠٠)
١١٦	١٠٧	٩٩	٩٨	١٠٠	المصنوعات (الرقم القياسي: ٢٠٠٠ = ١٠٠)
١٠٨,٦	٩٨,١	٩٨,٠	٩٩,١	١٠٠,٠	الأسعار الفعلية للسلع غير المتصلة بالوقود (الرقم القياسي: ٢٠٠٠ = ١٠٠)
					سعر صرف دولار الولايات المتحدة
١١٣,٦	١٢٣,٢	١٢٦,٧	١٢٥,٩	١١٩,٤	التبادل التجاري الاسمي - المؤشر المرجح (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ = ١٠٠)
٠,٨٠	٠,٨٩	١,٠٦	١,١٢	١,٠٨	يورو مقابل الدولار
١٠٨,٧	١١٥,٩	١٢٥,٤	١٢١,٥	١٠٧,٨	ين مقابل الدولار
					التدفقات المالية إلى البلدان النامية (ببلايين الدولارات)
٣٥٣,٨-	٢٧٤,٨-	٢٠٥,٥-	١٥٣,٧-	١٨٦,٥-	صافي تحويل الموارد
٧٨,٦	٦٩,١	٥٨,٣	٥٢,٤	٥٣,٨	المساعدة الإنمائية الرسمية
١٥٨,٣	١٣٢,٨	١١٦,٢	١٥٨,٦	١٤٨,١	الاستثمار المباشر الصافي
					أسعار الفائدة العالمية (النسبة المئوية)
١,٨	١,٢	١,٩	٣,٧	٦,٦	سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن <sup>(أ)</sup>
٤,٤	٥,٦	٧,٨	٨,٤	٧,٥	هوامش سندات البلدان النامية (النسبة المئوية)

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، على أساس مشروع لينك ومصادر دولية.

(أ) سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن.



ازداد حجم التجارة العالمية بنسبة ١١ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٤ غير أنه من المتوقع أن يتراجع النمو إلى نحو ٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ وأن يستقر عند تلك النسبة المثوية في عام ٢٠٠٦، عند فتور الطلب على الواردات في البلدان المستوردة الرئيسية مثل الولايات المتحدة واليابان، ويقدر أقل، كالصين وغيرها من البلدان الآسيوية النامية.

ولقد ارتبط نشاط التجارة العالمية الأخير ارتباطا وثيقا بزيادة التقسيم الدولي للعمل في مجال الإنتاج. فعلى سبيل المثال، وعلى ضوء تحوّل الصناعة التحويلية الدولية إلى الصين، ازداد حجم تجارة ذلك البلد بنحو ٣٠ في المائة سنويا خلال السنتين الأخيرتين، مما جعل الصين تحصل على حوالي خمس نمو التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤. ولقد أدى ارتفاع الدخل والاستهلاك المحلي في الصين، وكذلك في الهند وفي بلدان أخرى في آسيا، إلى زيادات أخرى في الطلب على الطاقة والمواد الخام، مما أدى إلى زيادة نمو الصادرات، وبالتالي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان النامية.

ورغم ازدياد حصة البلدان النامية في التجارة العالمية، فإن الطلب على الاستهلاك النهائي بالبلدان المتقدمة النمو الرئيسية لا يزال يشكل المفتاح الرئيسي لديناميات التجارة الدولية. وفي نفس الوقت، بدأت الاختلالات الخارجية الكبيرة في البلدان (انظر أدناه) وتزايد حالات التوتر في مجال التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية في تشكيل أخطار تهدد كلا من النمو ونمط التجارة الجديد وتهدد بالتالي أيضا التوقعات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ولقد ارتفعت أسعار النفط بمعدل متوسط يبلغ الثلث تقريبا في عام ٢٠٠٤ واستمرت في الارتفاع في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، غير أنه من المتوقع أن ينخفض تدريجيا نمو الطلب العالمي على النفط نتيجة لتباطؤ النمو العالمي. وترمي هذه التنبؤات إلى إحداث اعتدال في أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ وتخفيف بعض الضغوط التي تعاني منها أسواق النفط في الأجل المتوسط. ومع ذلك، ففي إطار قلة الإمدادات النفطية والتي من المرجح ألا تتم فيها زيادات كبيرة في طاقة الإنتاج إلا بشكل بطيء، من المتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة حسب المعايير التاريخية وأن تتعرض للتقلب. ورغم التخفيف الأخير في حدة الطلب على النفط فلا يزال هذا الطلب ينمو بمعدل صحي وسيستمر على هذا المنوال في الأجل المتوسط.

وقد رفعت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) حصص إنتاجها بمعدل نصف مليون برميل يوميا في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥ ومرة أخرى في بداية أيار/مايو، مما يجعل حصتها الموحدة تصل إلى ٢٨ مليون برميل يوميا. ومن غير المرجح أن تحدث زيادات كبيرة

في إنتاج العراق في الأجل القصير والمتوسط، وهو إنتاج نفطي لا تشمله الحصص المذكورة. ومع ذلك ارتفعت مخزونات النفط في أوائل عام ٢٠٠٥، بشكل يدعم رأي منظمة الأوبك بأن الأسواق مزودة بإمدادات كافية.

ومن المتوقع أن ترتفع إمدادات النفط من البلدان غير الأعضاء بمنظمة الأوبك بنحو ٠,٩ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥، ويأتي حوالي ثلث هذه الإمدادات الإضافية من الاتحاد الروسي. ومن المرجح أن تؤدي المسائل الإدارية والقانونية المعلقة التي تؤثر على الاستثمار الأولي، فضلا عن الاستثمار في البنى التحتية للصادرات، إلى كبح نمو الصادرات في الأجل المتوسط.

وإجمالا، لا تزال القدرة المحدودة لإنتاج الاحتياطي تمثل الشاغل الرئيسي الذي يؤثر على أسواق النفط. ويقدر مجموع سعة الإنتاج الاحتياطي في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ بمقدار يتراوح من ١,١ إلى ١,٦ مليون برميل يوميا وهي تتركز في أغلبها بالملكة العربية السعودية. ويؤدي الافتقار الملحوظ إلى إمدادات احتياطية وافية في حالة وقوع انقطاع محتمل مرتبط بعوامل جغرافية وسياسية إلى زيادة أسعار النفط الفعلية.

ومن المتوقع ألا تتغير أسعار السلع غير المتصلة بالنفط تغيرا كبيرا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ عقب الزيادات، المحسوبة بدولارات الولايات المتحدة التي بلغت ٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ومع ذلك فإن الزيادة في عام ٢٠٠٣، عند احتسابها بحقوق السحب الخاصة، تعتبر طفيفة وقد بلغت في عام ٢٠٠٤ نسبة ١٣ في المائة فقط، مما يعكس انخفاضا في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنتين.

ولقد شكّل النمو الشديد في الطلب على المواد الخام الصناعية - المعادن والركائز والفلزات الخسيسة والمواد الخام الزراعية - في الصين والهند والبلدان المتقدمة النمو القوة الدافعة الرئيسية وراء الأسعار المرتفعة. وشهدت أسعار المعادن زيادة حادة. وارتفعت أيضا أسعار السلع الزراعية - الأغذية والمشروبات الاستوائية والزيوت النباتية وبذور الزيوت - ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠٠٤. ولم تحدث هزات رئيسية في الإمدادات متصلة بالطقس أو الأسواق ولذا فإن هذه الزيادة تعكس عموما نمو الدخل في العالم أجمع.

ومن المتوقع أن ينخفض الرقم القياسي الموحد لأسعار السلع بالدولار بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ وأيضا بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، من جراء زيادة الإمدادات العالمية وتراجع النمو في الطلب. ومن المتوقع إجمالا أن يتباطأ التحول في أسعار المعادن والركائز والفلزات، ويُنتظر أن ترتفع معدلات أسعار هذه السلع بنسبة أخرى تتراوح من ٨ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ وأن تنخفض بنسبة ١٠ في المائة في ٢٠٠٦. ومن المنتظر أن

ينخفض متوسط أسعار الأغذية وغيرها من السلع الزراعية في كل من عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

وهناك علامات تشير إلى زيادة التوتر في مجال السياسة التجارية الدولية، وقد تمثل ذلك مؤخرًا في قطاع المنسوجات. ولقد أدى إنهاء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الملابس والمنسوجات في بداية عام ٢٠٠٥ إلى إحداث تغييرات كبيرة في الأسواق العالمية للمنسوجات والملابس، رغم الاتفاق بشأن هذا الموعد منذ عقد مضي لإتاحة الفرصة للبلدان للاستعداد للتغييرات المتفق عليها. وفي أعقاب إلغاء الحصص في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ارتفعت صادرات الملابس والمنسوجات من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الربع الأول، مما أدى إلى إثارة شاغلين، أولهما، تأثير ذلك على مصانع هذه المنتجات بالبلدان المتقدمة النمو، وثانيهما، العواقب المترتبة على ذلك في البلدان النامية الأخرى التي تصدر المنسوجات أيضا. وقد ازدادت صادرات الصين من المنسوجات إلى الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، غير أن بعض الموردين الرئيسيين الآخرين إلى الولايات المتحدة، مثل الهند وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وكمبوديا، تمكنوا أيضا من زيادة صادراتهم. ومع ذلك، شهدت البلدان الأفريقية التي تتمتع بمعاملة تفضيلية بموجب قانون النمو والفرص الأفريقية الصادر عن الولايات المتحدة انخفاضا بنسبة ٢٥ في المائة في قيمة صادراتها أثناء الفترة نفسها. وبغية تخفيف هذه الصعوبات، اقترحت الصين فرض ضريبة على صادراتها من منتجات منسوجات معينة، بينما حذر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من احتمال قيامهما بإعادة فرض قيود على واردات المنسوجات الصينية. وقد اتفقت الصين والاتحاد الأوروبي، في الاتفاق الثنائي الأول لحل هذه المصاعب، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على فرض قيود على صادرات المنسوجات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي لمدة ثلاث سنوات.

وفي نفس الوقت، استمرت المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي في منظمة التجارة العالمية من أجل تقديم مقترحات ملموسة للنظر فيها أثناء المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في المنطقة الصينية الإدارية الخاصة - هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ واختتام الجولة في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٦. وأدى عقد سلسلة من الاجتماعات الوزارية الصغيرة إلى تجديد نشاط المفاوضات، غير أنها ما زالت مفاوضات عسيرة. ولم تتقدم المفاوضات بالقدر الكافي وهناك حاجة ماسة إلى التعجيل بالعمل إذا ما أريد لبرنامج الدوحة الإنمائي أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ولا يزال الهدوء سائدا في أسواق رؤوس الأموال الدولية، إلى جانب الافتقار النادر إلى القلق بشأن البلدان النامية. وتشير آخر البيانات إلى أن صافي تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٤ أكبر مما كان عليه في عام ٢٠٠٣ وأكبر مما كان يقدر له في نهاية عام ٢٠٠٤<sup>(٢)</sup>. وإجمالا، فإن هذه التدفقات آخذة في العودة إلى المستويات القياسية التي سادت قبل الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام ١٩٩٧. وقد يشير ذلك إلى ظهور مرحلة إيجابية لدورة جديدة للتدفقات المالية الدولية إلى هذه البلدان. ومثلا، فإن تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية قد سارت عكس اتجاه الانخفاض الذي حدث خلال الثلاث سنوات في عام ٢٠٠٤ (انظر الجدول ٣). وتشير البيانات المنقحة إلى أن هناك أيضا تدفقا داخليا صافيا للحفاظ على المالية ولاستثمارات رأس المال في عام ٢٠٠٤، عوضا عن التدفقات الخارجية المقدرة في السابق، وأن انخفاض القروض المصرفية أقل مما كان منتظرا في السابق. وتمثل أهم تطور بشأن الديون الخارجية في تمكن الكثير من البلدان النامية من الاستفادة من الظروف المالية الأفضل لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، فقد سجل هامش عائدات الاقتراض الخارج للبلدان النامية انخفاضاً تاريخياً ويعتبر "سعر الأساس" منخفضاً انخفاضاً غير عادي حالياً، وخاصة ذلك السعر المتعلق بسندات الخزنة الإرشادية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية.

واستمرت الظروف التي أدت إلى زيادة هذه التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، ولا سيما توقع استمرار النمو الشديد الواسع النطاق في البلدان المتلقية. وهذا أمر يبشر بالخير بالنسبة لاستمرار الاتجاه الإيجابي لهذه التدفقات في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

وتكشف البيانات المتعلقة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٤ عن اتجاه إيجابي مماثل وعن تراجع حالات الانخفاض التي اتسم بها مطلع العقد (انظر الجدول ٣). وستستمر المساعدة الإنمائية الرسمية في الزيادة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إذا التزمت الجهات المانحة بتعهداتها ذات الصلة في هذا الشأن. ومع ذلك فلا تزال هناك شواغل بشأن إمكانية توجيه قسط مفرط من التدفقات الجديدة إلى تخفيف عبء الديون والمعونة الطارئة وأنشطة إعادة الإعمار. وفيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، اتفق وزراء مالية مجموعة الثماني في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على كفالة توفير الموارد اللازمة من أجل الإلغاء التام للديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والتي تفي بمعايير أداء معينة.

(٢) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥، الديباجة الجدول الثالث - ١ ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، ستصدر قريباً)، الجدول الثالث - ١.

ورغم هذه التطورات الإيجابية المتعلقة بصافي التدفقات المالية إلى البلدان النامية، فقد كانت سنة ٢٠٠٤ هي السنة السابعة على التوالي لصافي تحويل الموارد خارج البلدان النامية، بمستوى قياسي قدره ٣٥٠ بليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٤. وباستثناء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن جميع المناطق النامية، فضلا عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تعرضت لنقل سلمي صاف للموارد. ولقد بينت الأوضاع في عام ٢٠٠٤ بشكل كبير تزايد احتياطي النقد الأجنبي لدى عدد من البلدان ذات الفائض التجاري، مما يدل على تراجع مشجع عن معظم الفترات السابقة عندما كان صافي التحويلات السلبية ينجم في معظمه عن التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال وارتفاع خدمة الديون. ومع ذلك، فإن هذا الاحتياج الملحوظ للاحتياطي يحول الموارد المالية من الاستخدام المحتمل للأغراض الإنمائية إلى أنشطة ذات عائد غير مؤكد إلى حد كبير. ولا يرتفع العائد إلا إذا استخدم البلد الاحتياطي في محاولة ناجحة لتفادي التقلبات المالية الدولية، وبخلاف ذلك فإن العائد يتمثل في الفوائد المنخفضة التي توفرها الأصول المالية التي يودع بها هذا الاحتياطي. وحسب ما ورد أدناه، فإن قرارات البلدان النامية بتخصيص الموارد بهذه الطريقة تشكل ردا على موطن ضعف رئيسي في النظام المالي الدولي ينبغي التصدي له.

ورغم الأوضاع التي قد تبدو حميدة في الأسواق المالية الدولية، فلا تزال هناك مخاطر بشأن احتمال حدوث تدهور في الظروف المالية الخارجية للبلدان النامية وذلك لأسباب خارج هذه البلدان. ويرتبط الخطر الأول بالاختلالات العالمية. وإذا تمت تسوية الاختلالات بطريقة غير منظمة، فمن المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة في أسواق رؤوس الأموال العالمية في الوقت الذي تتلاشى فيه ثقة جهات الاستثمار الدولية. وثانيا، من المرجح أن تؤدي الضغوط النقدية المتواصلة في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية إلى تفاقم الظروف المالية الخارجية للبلدان النامية. ومن ناحية أخرى، كان ينبغي للتحسن الذي طرأ على أرصدة الحسابات الجارية في معظم البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة وتحسن حالة الديون الخارجية لبعض هذه البلدان، أن يؤدي إلى التقليل من تأثيرها بهذه الصدمات الخارجية إلى حد ما.

وبالنسبة لأفقر البلدان التي تستفيد استفادة محدودة من أسواق التجارة الدولية والأسواق المالية، فإن هذه الظروف الخارجية المحسنة لا توفر وحدها الزخم الكافي لكي تحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام الصادر استعدادا للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (A/59/2005)، المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" يتعين على صناع السياسات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التعجيل بتنفيذ تعهداتهم الإنمائية الدولية للسنوات الأخيرة، ولا سيما بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وكفالة إكمال

البرنامج الإنمائي المنحى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الذي أُنفق عليه في الدوحة وذلك بطريقة منصفة وفي الوقت المناسب.

### بيئة سياسة الاقتصاد الكلي

تشهد أغلبية البلدان - المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - زيادة متواضعة في التضخم، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط وبعض المواد الخام وكذلك إلى شدة الطلب في بعض الاقتصادات ذات النمو السريع. ورغم ذلك لا تزال معدلات التضخم في اقتصادات كثيرة منخفضة عموماً حسب معايير العقود الأخيرة وضمن النطاقات التي تستهدفها المصارف المركزية المعنية. وقد واصلت البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة نسبياً في التسعينات، مثل عدد من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية وكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تخفيض التضخم. ونجد ضمن البلدان القليلة التي شهدت انكماشاً مؤخراً، الصين والمنطقة الصينية الإدارية الخاصة - هونغ كونغ اللتين عكستا هذا الاتجاه، غير أن هذه الظاهرة لا تزال تلازم اليابان. ولذا لا يبدو، إجمالاً، أن التضخم يهدد المستقبل العالمي.

وفي إطار فئات الأسعار غير الخطرة عموماً، يوجد انشغال متزايد من جراء الارتفاع الكبير في أسعار الإسكان في العديد من البلدان المتقدمة النمو. ولا ترد أسعار الإسكان عادة في مقاييس التضخم، غير أنها متصلة اتصالاً مباشراً بالظروف النقدية وبموازات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن تحدث زيادات وهمية نتيجة للمضاربة في أسعار الإسكان وعند تلاشي هذه الزيادة الوهمية، مثلما حدث في مجال الأرصد المالية، فقد يؤدي ذلك إلى إصابة الاقتصاد بصدمة كبيرة. وتنقسم الآراء بشأن ما إذا كان يتعين على السلطات النقدية مراعاة أسعار المساكن في مواقفها السياسية، غير أنه لا ينبغي تجاهل المخاطر المرتبطة بمثل هذا الارتفاع الوهمي في أسعار الإسكان.

ويوجد سببان رئيسيان للتحول المحدود لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام إلى إجمالي الأسعار وبالتالي إلى تضخم وهما الضغوط التنافسية الشديدة على نطاق العالم وحالة العمالة الضعيفة السائدة في الاقتصاد العالمي، والتي حدثت من ارتفاع الأحمال. وبالفعل، رغم النمو الاقتصادي الشديد في عام ٢٠٠٤، فقد ظلت البطالة مرتفعة بشكل ثابت في جميع أنحاء العالم، لم يحدث إلا تحسن بطيء وجزئي في بعض المناطق (انظر الجدول ٤). واستناداً إلى بيانات غير كاملة بشأن العمالة والبطالة في البلدان النامية، يُقدَّر أن البطالة العالمية انخفضت فقط بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٤ (لتصل إلى ١٨٤,٧ مليون من ١٨٥,٢ مليون في

عام ٢٠٠٣<sup>(٣)</sup>. وبعد ثلاث سنوات متعاقبة من انخفاض العمالة، ازداد مجموع العمالة بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، بينما استمر الإنتاج العالمي في النمو خلال الفترة كلها. ومن المتوقع أن تستمر في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ هذه العلاقة الهشة بين العمالة وزيادة الإنتاج. ومن المتوقع حدوث بعض التحسن في العمالة في التوقعات الاقتصادية العالمية، غير أن الإمداد الهيكلي الزائد للعمالة سيستمر في معظم أنحاء العالم. ولذا فإن هناك تحديا عالميا يتمثل في ضمان حدوث زيادة في العمالة مصاحبة للنمو الشديد الراهن في الإنتاج العالمي.

#### الجدول ٤

#### معدل البطالة، اقتصادات متقدمة النمو ومناطق مختارة، ٢٠٠٢-٢٠٠٤

المنطقة	نسبة مئوية		
	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
العالم	٦,١	٦,٣	٦,٣
اقتصادات البلدان المتقدمة النمو	٧,٢	٧,٤	٦,٨
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	٨	٨	٧,٦
الولايات المتحدة	٥,٥	٦	٥,٨
اليابان	٤,٧	٥,٣	٥,٤
أوروبا الشرقية والجنوبية وبلدان رابطة الدول المستقلة	٨,٣	٨,٤	٩,٤
المناطق النامية			
شرق آسيا	٤,٠	٤,١	٤,١
جنوب آسيا	٥,٠	٥,٠	٤,٨
غرب آسيا	٩,٣	٩,٤	٩,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨,٦	٩,٣	٩,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢

المصدر: ILO, *Global Employment Trends, BRIEF*, شباط/فبراير ٢٠٠٥، الصفحة ٨ من النص الانكليزي وبعض البيانات الإجمالية الإقليمية المقدمة مباشرة من أمانة منظمة العمل الدولية.

(٣) ILO, *Global Employment Trends, BRIEF*, February 2005, available from <http://www.ilo.org/public/english/employment/start/download/get05en.pdf> (accessed 21 June 2005)

لا تزال السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية قادرة على التكيف، غير أن هذه الاقتصادات تشهد تحولاً من الموقف التحفيزي الذي اتخذته خلال فترة التباطؤ السابقة إلى سياسة أكثر حيادية. وتبلغ أسعار الفائدة الإسمية القصيرة الأجل ٣ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢ في المائة في منطقة اليورو وصفراً في اليابان، أما أسعار الفائدة الحقيقية القصيرة الأجل فتبلغ حوالي الصفر في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو، بينما تسجل نسبة إيجابية طفيفة في اليابان. وهذا يدل على أنه ما زال هناك حافز نقدي مهم، غير أن قوته النسبية في مجمل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الكبرى تناقض ما توحى به أسعار الفائدة الإسمية. ومع أخذ تأثير حركة أسعار الصرف في الاعتبار، فإن الأحوال النقدية تتجه نحو قدر أكبر من المرونة في الولايات المتحدة بينما تتسم بتشدد أكبر نوعاً ما في منطقة اليورو وفي اليابان. وأدى انتعاش قيمة الدولار في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى تخفيف هذا التأثير، غير أن السياسات تظل على العموم أكثر حفزاً في الولايات المتحدة منها في منطقة اليورو واليابان.

ويتمثل المسار الحالي للسياسات في الإلغاء التدريجي لهذا الحافز أو التمهيد لإزالته. وقد رفع الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة أسعار الفائدة بما قدره ٢٠٠ نقطة أساسية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ويفترض أن تتم زيادة أخرى قدرها ١٠٠ نقطة أساسية بحيث تصل أسعار الفائدة القصيرة الأجل إلى ٤ في المائة. أما في منطقة اليورو، فقد ظلت السياسات على حالها دون تغيير منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وبالنظر إلى بطء النمو حالياً في المنطقة، يدعو بعض المحللين إلى إجراء تخفيض في أسعار الفائدة، غير أن الكثير يتوقعون أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة إلى مستوى أكثر حيادية عند نهاية عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن يُبقي البنك المركزي الياباني على سعر الفائدة عند مستوى الصفر وتكملته بهدف كمي مبتدع حتى يتم القضاء على التضخم. وكثير من البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، قد أخذت تشدد سياساتها النقدية استجابة لتحسن نموها وزيادة المخاوف من التضخم.

ويتوقع أن تكون السياسات الضريبية على الصعيد العالمي أقل حفزاً على العموم في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٤. وتعاني الميزانيات الحكومية من العجز في الأغلبية الساحقة من البلدان، وأعلن معظم الحكومات أنه يعززم تحسين الحالة. وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات الحكومية لكثير من البلدان المصدرة للنفط، غير أن عدداً من البلدان المستوردة للنفط شهدت زيادة في عجز ميزانيتها، ولا سيما البلدان النامية التي تقدم الإعانات الحكومية لتخفيف تأثير ارتفاع أسعار النفط.



## الاختلالات العالمية

يتواصل اتساع نطاق الاختلالات العالمية، حيث يتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من نحو ٦٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٧٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، وأن يظل في حدود هذا النطاق في عام ٢٠٠٦. ويمكن من الناحية المفاهيمية تقسيم الاختلالات العالمية إلى ثلاثة عناصر هي: الاختلالات الدورية والهيكلية والمؤسسية.

ويعزى اتساع الاختلالات العالمية على مدى السنوات القليلة الماضية في جزء منه إلى عوامل دورية. فعلى سبيل المثال، أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٣ وحوافز السياسة العامة الرامية إلى النهوض باقتصاد الولايات المتحدة من هبوطه الحاد الدوري في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى زيادة عجز حسابها الجاري. وفي نفس الوقت، واصل عدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية تحديد احتياطياتها من النقد الأجنبي التي كانت مستوياتها متدنية نتيجة مختلف الأزمات المالية الدولية التي شهدتها العقد الماضي.

وقد مكنت عوامل هيكلية من قبيل انخفاض معدل الادخار المحلي وطول فترة نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان أعلى في الولايات المتحدة منه في أوروبا واليابان من اجتذاب رؤوس أموال إلى الولايات المتحدة. وحدثت أيضا تغييرات هيكلية في السياسات الضريبية في الولايات المتحدة من قبيل التخفيضات في الضرائب وزيادة الإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي. كما أن كثيرا من البلدان المصدرة للنفط قد استمرت في إعادة دوران جزء من عائداتها النفطية وتوجيهه إلى الولايات المتحدة، وذلك ليس فقط خلال الفترة الأخيرة من ارتفاع أسعار النفط. ومن الأسباب الرئيسية لهذه التدفقات من رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة أن لديها أوسع سوق مالية في العالم، إذ تتيح طائفة عريضة من الأدوات المالية توفر الأمان والسيولة النقدية. وكان من أثر التكامل التجاري والمالي في العالم تسهيل تدفقات رؤوس الأموال هذه. وتشمل العوامل الهيكلية الأخرى الاستراتيجية الإنمائية القائمة على التصدير التي اعتمدها كثير من البلدان النامية وبخاصة في آسيا، والتي أدت إلى تحقيق فوائض خارجية طويلة الأمد في هذه البلدان وبالتالي إحداث حالات من العجز في البلدان التي هي شريكها التجارية بما فيها الولايات المتحدة. وهذا السعي إلى تحقيق فوائض تجارية وما يصاحبها من تراكم احتياطيات إضافية من النقد الأجنبي إلى الحد الذي يتجاوز المستويات التي تعتبر تاريخيا حذرة، يُعزى في جزء منه إلى الرغبة في تحقيق هدف تعزيز المناعة إزاء الأزمات المالية الدولية.

وأخيرا، هناك عوامل مؤسسية، وخاصة في الترتيبات النقدية الدولية، تساهم في الاختلالات العالمية. ويستعمل دولار الولايات المتحدة كواسطة للتبادل، ومستودع قيمة ووحدة للحساب في ظل معظم المعاملات التجارية والمالية الدولية. وفي ظل نظام نقدي دولي

من هذا القبيل، يمكن توقع زيادة الطلب العالمي على دولار الولايات المتحدة باعتباره "عملة عالمية" مع نمو قيمة التدفقات التجارية والمالية العالمية. وهذا يستلزم أن تعاني الولايات المتحدة من عجز في ميزان مدفوعاتها (أي مزيج من الحساب الجاري والحسابات الاستثمارية والمالية) للاستجابة للحاجة المتزايدة إلى السيولة النقدية في الاقتصاد العالمي. ومن هنا فإن النظام يتيح للولايات المتحدة، باعتبارها جهة إصدار العملة الاحتياطية الدولية أن تواجه عجزا خارجيا مستمرا.

ولكل من عناصر الاختلالات العالمية انعكاسات مختلفة على الاقتصاد العالمي من حيث القدرة على الاستدامة والكفاءة والإنصاف. فعلى سبيل المثال، ونظرا للترتيبات النقدية الدولية القائمة، يحتاج الاقتصاد العالمي إلى حدوث عجز كبير يزداد بمرور الوقت في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة لكي يتوفر له ما يكفي لنموه من سيولة نقدية إضافية. وفي غضون ذلك، يمكن أيضا أن يستمر جزء من الاختلالات أي يعزى إلى الفوارق الهيكلية فيما بين البلدان طالما أن هناك اختلافات وطنية في عوامل من قبيل الأنماط الديمغرافية، ومعدلات الادخار، ونمو الإنتاجية والحصول بصورة مستقرة على التمويل الخارجي، وهي العوامل التي تولد التدفقات الدولية للأصول المالية وغيرها من الموارد.

وبالمثل، تترتب على كل عنصر انعكاسات مختلفة متعلقة بالسياسات فيما يتصل بتعديل الاختلالات العالمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتم التعديل الذاتي للعنصر الدوري عندما تفتقر القوى الدورية المتصلة به. فإذا هبطت أسعار النفط، فلا بد أن يضيق نطاق عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة. وعلى نقيض ذلك، سيتطلب تعديل العنصر الهيكلي للاختلالات اتخاذ إجراءات في البلدان ذات العجز والبلدان ذات الفائض على حد سواء لتقليل الفوارق الهيكلية بين البلدان، بينما لا يمكن معالجة جزء الاختلالات العائد إلى عوامل مؤسسية إلا عن طريق إصلاح النظام الاحتياطي والنقدي العالمي.

والمفهوم المتعلق بإمكانية إعادة توازن الاقتصاد العالمي القائم على معدلات الصرف يستند أساسا إلى الحجة التي مفادها أن تخفيض قيمة الدولار يجعل السلع المنتجة محليا، وهو أرخص نسبيا مما يشجع المستهلكين في الولايات المتحدة على تحويل نفقاتهم من الواردات إلى السلع المنتجة محليا. وبحدوث عكس ذلك في البلدان ذات الفائض لا بد أن يضيق نطاق الاختلالات الخارجية. غير أن هناك، كما سبق مناقشة ذلك، عوامل كثيرة غير الأسعار النسبية للسلع المتداولة تحدد الاختلالات، ولا سيما فيما يتعلق بالعملة الاحتياطية السائدة، وهكذا فإنه من غير المرجح فيما يبدو أن يكون تخفيض قيمة الدولار كافيا بمفرده لإعادة الاختلالات العالمية في فترة معقولة من الزمن إلى مستوى يمكن تحمله.

وبعد أن بلغ دولار الولايات المتحدة أوجه في عام ٢٠٠١، سجل انخفاضا كبيرا في قيمته مقابل عدد من العملات الرئيسية، غير أن عجز الولايات المتحدة الخارجي استمر في الارتفاع. وذهب بعض المحللين إلى أن هذا الانخفاض العام في قيمة الدولار كان غير فعال نظرا إلى أن معظم أسعار الصرف ذات الصلة به لم تتغير. وعمد عدد من البلدان النامية ذات الفائض (مثل الصين) إما إلى ربط عملاتها بالدولار أو إلى التدخل لمنع ارتفاع قيمة عملاتها بالقدر الكافي. غير أن عدة عملات آسيوية قد ارتفعت قيمتها بالفعل ارتفاعا ملحوظا. وفيما يتعلق بالصين، فإن ربط عملتها بدولار الولايات المتحدة يعكس قرارا متعلقا بالسياسات طويل الأجل ظلت محتفظة به أيضا عندما كان الدولار قويا. وأخيرا ساهمت عوامل أخرى، وبخاصة تدفقات رؤوس الأموال الضخمة التي يشهدها معظم بلدان آسيا، في تراكم الاحتياطيات في آسيا، وتشير النظرية والتطبيق إلى أن هناك تكاليف ضخمة تترتب على زيادة قيمة العملة في مواجهة ازدهار تدفقات رؤوس الأموال.

وفيما يتعلق بالتوقعات، ينتظر أن تصبح السياسات المتعلقة بأسعار الصرف في كل الأحوال أكثر مرونة في كثير من البلدان ذات الفائض، وهذا قد يساعد في إعادة التوازن العالمي رغم أن من غير المرجح أن يكون لذلك تأثير كبير على العجز الخارجي للولايات المتحدة للأسباب التي سبق تحليلها<sup>(٤)</sup>. وقد سجلت قيمة الين الياباني على سبيل المثال ارتفاعا ملحوظا مقابل دولار الولايات المتحدة منذ أواسط الثمانينات، غير أن فائض الحساب الجاري لليابان إزاء الولايات المتحدة لا يزال آخذا في التزايد.

وأصبح معظم المحللين وصناع السياسات يشعرون بقلق متزايد إزاء القدرة على تحمل عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة. غير أنه لا ينبغي تقييم هذا من خلال عجز الحساب الجاري فقط، بل من خلال مركز صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة. والفرق بين مركز صافي الأصول الأجنبية للولايات المتحدة وتراكم حالات العجز الماضية في الحساب الجاري هو التغيير في تقييم هذه الأصول بسبب التغييرات في أسعار الأصول وفي أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض سوق الأسهم في الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ إلى تدني قيمة الموجودات الأجنبية من أصول الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، أدى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية إلى ارتفاع قيمة موجودات الولايات المتحدة من الأصول الأجنبية (لأن هذه الأصول تُقوّم بالعملات الأجنبية) قياسا لقيمة الخصوم الأجنبية للولايات المتحدة (التي تُقوّم بالدولار)، مما ينقص من صافي مديونية الولايات المتحدة.

(٤) انظر: World Economic Situation and Prospects 2005 ص ١٦ و ١٧ في النص الانكليزي.

وعلى الرغم من أن انخفاض قيمة الدولار لم يقلص من العجز الخارجي للولايات المتحدة، إلا أنه أدى إلى تحسين القدرة على تحمل العجز وذلك بتخفيض قيمة واقع صافي الخصوم الأجنبية للولايات المتحدة. ويضاف إلى ذلك أنه بالرغم من تجاوز صافي الخصوم الأجنبية ترليوني دولار، فإن التدفقات السنوية للدخل المتأت من أرصدة الأصول الأجنبية للولايات المتحدة كان دائما أكثر من تدفقات خصومها الأجنبية إلى الخارج.

وبالتالي، أدى كل من دور دولار الولايات المتحدة باعتباره العملة الاحتياطية الدولية وأثر انخفاض قيمة الدولار في تقليص قيمة صافي خصومها الأجنبية إلى تقليص مدى التعديل المطلوب في عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من خلال القطاع الحقيقي المتمثل في الواردات والمدخرات. على أن تعديل التقييم لا يعوض الحاجة إلى إجراء تعديل في القطاع الحقيقي، بالنظر إلى أن عدم حصول مثل هذا التعديل قد يضعف الثقة في الدولار باعتباره العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية.

وعدم فعالية التعديل القائم على أسعار الصرف يستدعي انتهاج سياسات مغايرة. ويمكن أحد الاحتمالات في اعتماد سياسات تتسم بمزيد من التوسع لدعم النمو والطلب في أوروبا واليابان وتقليص فروقهما الاقتصادية في مقابل الولايات المتحدة. بيد أن أوروبا واليابان حاولتا رفع مستوى النمو والطلب فيهما على مدى العقد الماضي ولكن بدون جدوى. والأهم من ذلك، أن تقليص الاختلالات العالمية عن طريق تحويل الأصول والموارد المالية فيما بين البلدان المتقدمة النمو لن يؤدي إلى تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم. ولعله من الأفضل لإعادة التوازن في الاقتصاد العالمي الأخذ بنهج يرمي إلى تعزيز النمو في البلدان النامية وتقليص اعتماد النمو العالمي على الطلب الذي يمول من الدين وتقليص العجز الخارجي للولايات المتحدة.

### الوضع الإقليمي والتوقعات<sup>(٥)</sup>

من بين البلدان المتقدمة النمو، يتوقع أن يحقق اقتصاد الولايات المتحدة نموا قدره ٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، متراجعا بذلك من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وقد ساهم اتساع الاختلالات الخارجية والمحلية، وارتفاع أسعار النفط، وتشديد السياسة النقدية، وقلة التحفيز في السياسة الضريبية، والنمو المعتدل في الإنتاجية واقتران انخفاض مدخرات الأسر المعيشية بالارتفاع الكبير في ديونها في حدوث هذا التباطؤ. ومن ناحية أخرى، فإن

(٥) ترد معلومات إضافية عن تطورات الاقتصاد الكلي وتوقعاته في كل إقليم على حدة في الوثائق المعروضة على اجتماع مشروع لينك ومنها بالأخص تقرير الأمانة بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" Global Economic Outlook، المتاح على الموقع <http://www.un.org/esa/policy/link/index.html>.

التحسن، وإن كان بطيئا، في مجال العمالة، والتكاليف المالية المنخفضة، وقوة الأوضاع المالية للشركات وانخفاض أسعار الصرف ينبغي أن يستمر في دعم استثمارات مؤسسات الأعمال وصادراتها، والحيلولة دون تباطؤ الاقتصاد بشكل مفرط. والمزلق الخطيرة الرئيسية التي ينطوي عليها هذا التنبؤ تكمن في ضخامة حالات العجز في الحساب الجاري والعجز المالي والتراجع في التصاعد السريع في أسعار الإسكان.

أما الاقتصاد الكندي فقد أخذ ينمو بوتيرة أقل بقليل من طاقته، متكيفاً مع ارتفاع سعر الصرف الساري فيه، ومع ارتفاع أسعار سلع الطاقة وغير الطاقة على السواء وتزايد المنافسة من جانب البلدان النامية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وأصبح الطلب المحلي هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتوقع أن يبلغ ما بين  $2^{1/4}$  -  $2^{3/4}$  في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

ورغم حالات الارتفاع الكبيرة الدورية المفاجئة، فإن النمو الاقتصادي في اليابان يظل بطيء الوتيرة. فمن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ وبنحو ٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، لم يتخلص الاقتصاد الياباني بعد من حالة الانكماش التي طال أمدها. ويبيّن مؤشر ثقة المستهلك وبعض المؤشرات الأخرى الرئيسية أن الانتعاش في الاستهلاك الخاص بات وشيكا، مع تحسن حالة العمالة شيئا فشيئا وتوقف دخول الأسر المعيشية عن الانخفاض. ورغم أن أرباح الشركات واستثمارات مشاريع الأعمال ظلت تتزايد، فلا يزال شعور دوائر الأعمال مشوبا بالحذر، لأن النمو في اليابان ما فتى يعتمد بشدة على الطلب الخارجي.

وبفضل الظروف الخارجية المواتية، تمكنت كل من أستراليا ونيوزيلندا مرة أخرى من تفادي ما كان متوقعا من اعتدال في النمو. على أن عوامل مثل زيادة القيود التي تحد من القدرات، والضغط التضخمي، والضعف المتوقع في قطاع الإسكان، وارتفاع سعر العملة وحالات العجز الهائل في الحساب الجاري يتوقع أن تكبح النمو في اقتصادات كلا البلدين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وبعد الأداء الضعيف الذي اتسم به النمو في أوروبا الغربية في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، من المتوقع أن يرتفع تدريجيا خلال عام ٢٠٠٥ وأن يظل كذلك في عام ٢٠٠٦. ورغم التقديرات الأولية التي تشير إلى حدوث زيادة طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، فإن الحالة في منتصف العام لا تزال مؤقتة. وحتى مع زيادة التحسن المتوقعة خلال النصف الثاني من العام، فإن متوسط النمو لعام ٢٠٠٥ سيكون أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٤ - حيث سيبلغ ٢ في المائة، في الاتحاد الأوروبي. بمجموع دوله الأعضاء

ال ١٥، بعد أن كان ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ - ويتوقع أن يبلغ  $٢^{1/4}$  في المائة في عام ٢٠٠٦. ومن المنتظر أن يشمل النمو زيادة مساهمة الطلب المحلي، ويساعد في ذلك التراجع المتوقع في أسعار النفط، غير أن صافي الصادرات سيظل يشكل عائقاً مستمراً، مع تباطؤ النمو العالمي واستمرار تعرض القدرة التنافسية للضغوط بسبب زيادة ارتفاع قيمة العملة.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي ليصل إلى  $٤^{1/4}$  في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد تبين أن الآثار الإيجابية التي تحققت فور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كانت أكبر من المتوقع حيث أدت إزالة ما تبقى من الحواجز التجارية إلى تعزيز الصادرات. ورغم أن العملات في المنطقة ظلت قوية بوجه عام نتيجة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، فمن المتوقع أن يستمر نمو الصادرات نظراً لأن الزيادات الحاصلة في الإنتاجية ستحافظ على القدرة التنافسية للمنطقة. ومع ذلك، فإن ضعف الطلب في منطقة الاتحاد الأوروبي سيحد من نمو الصادرات في حين أن بطء نمو الأجور الحقيقية سيقبل من الاستهلاك الخاص. ويتعين أن يؤدي تنفيذ المشاريع المرتبطة بالاتحاد الأوروبي والاستثمارات المباشرة الأجنبية المستمرة إلى تعزيز نمو الاستثمارات، مع استمرار شركات من البلدان ال ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نقل المرافق الصناعية إلى المنطقة سعياً منها للحد من تكاليف الإنتاج.

ويتوقع أن تتباطأ بعض الشيء اقتصادات منطقة جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠٠٥، إلا أن النمو سيظل أقوى مما هو عليه في البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، مدعوماً بقوة الصادرات والطلب المحلي معاً، ولا سيما الاستثمار. ويظل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الهدف المهيمن على السياسة العامة في عدد من البلدان الواقعة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ويتوقع أن يشهد النمو في منطقة رابطة الدول المستقلة اعتدالاً في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ولكنه سيظل فوق معدل ٥ في المائة. وعلاوة على ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، فقد شكلت السياسات الداعمة للاقتصاد الكلي، وانتعاش الطلب المحلي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية وقوة تكوين رأس المال الثابت، وبالأخص في الصناعات الاستخراجية للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، عوامل رئيسية لتحفيز النمو. وقد أخذ النمو في الاتحاد الروسي، الذي تجاوز ٧ في المائة في السنتين الماضيتين، يفقد زخمه في عام ٢٠٠٥، مما يعكس جزئياً الآثار المتخلفة عن ارتفاع السعر الحقيقي المتراكم للروبل وتنامي تكاليف الإنتاج. ومن المرجح أن يستعيد استهلاك الأسر المعيشية وضعه كحافز للنمو في الاتحاد

الروسي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. كما أن النمو في الاقتصادات الكبيرة الأخرى في المنطقة بدأ يتباطأ في مطلع عام ٢٠٠٥، ولكن من المتوقع أن يدعمه الطلب المحلي.

ويتوقع أن تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في أفريقيا ليصل إلى أكثر من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، مواصلاً بذلك توجهه التصاعدي الذي اتصف به في السنوات القليلة الماضية. وسيحفز النمو زيادة حجم الصادرات من النفط، وأسعار النفط التي يتوقع أن تظل عند المستويات العالية التي سادت في العام الماضي، وقوة الطلب والأسعار المواتية للسلع غير النفطية وانتعاش الطلب المحلي في معظم البلدان. والأهم أن عدد الصراعات الدائرة في القارة بلغ أدنى حد له منذ عدة سنوات. وقد استفادت عدة بلدان من النمو الكبير في عائدات القطاع السياحي ما يعكس النمو في الإيرادات العالمية والتحول عن البلدان الآسيوية التي تأثرت بالتسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. أما الجانب الأقل حظاً فيمكن في أن انقضاء اتفاق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)/منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ قد بدأ بالفعل في تقليص الصادرات والدخل والعمالة في العديد من البلدان (انظر أعلاه). ويتوقع أن يتسارع النمو في جميع بلدان الشمال الأفريقي تقريباً في عام ٢٠٠٥.

ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما عدا نيجيريا وجنوب أفريقيا، إلى ما يقارب ٦ في المائة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وهو أعلى معدل تحققه المنطقة لما لا يقل عن عقد من الزمن. ويتوقع أن يزيد نمو جنوب أفريقيا ليصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ في حين يتوقع أن يقفز النمو في نيجيريا إلى ٧ في المائة. أما في معظم البلدان الأخرى المنتجة للنفط الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فيتوقع أن يؤدي استمرار الإيرادات العالية المتأتية من الصادرات النفطية وزيادة الاستهلاك العام والخاص إلى تعزيز معدلات النمو العالية للناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبالمقابل، سترتبط على استمرار التوترات في كوت ديفوار وزمبابوي وانخفاض الإنتاج النفطي في غابون آثار سلبية بالنسبة للنمو في عام ٢٠٠٥ وما بعده.

ويتوقع أن يتراجع النمو في شرق آسيا من ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦<sup>٣/٤</sup> في المائة في عام ٢٠٠٥ بسبب الظروف الهشة التي تمر بها البلدان المتقدمة النمو، واستمرار أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة التي عرفتتها في العام الماضي وارتفاع أسعار الصرف. ويتوقع أن تشهد جميع الاقتصادات تقريباً تباطؤاً ولكن النمو سيظل عالياً. واقتصاد الصين بالأخص أخذ في التوسع بمعدل سنوي يصل إلى نحو ٩ في المائة، تحفزه قوة الصادرات واستمرار مستويات الاستثمار العالية، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي استمرار تدابير السياسة الإدارية

التقييدية والعراقيل التي تنطوي عليها البنى الأساسية والإمداد بالمواد الخام إلى كبح النمو بعض الشيء في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

ويتوقع أن تحافظ معظم البلدان في جنوب آسيا على نموها القوي الذي عرفته في السنتين الماضيتين، باستثناء البلدان التي تعاني من آثار التسونامي الذي تعرضت له في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومنتظر أن تشهد البلدان المتأثرة بالتسونامي انتعاشا في عام ٢٠٠٦. إذ يتوقع أن تحقق انتعاشا في مجال الزراعة، فضلا عن قوة في الاستهلاك المحلي والاستثمارات، على نحو يعوّض التباطؤ المتوقع في نمو الصادرات نتيجة للتباطؤ الحاصل في البلدان المتقدمة النمو. ويواصل قطاع الصناعة، ولا سيما الصناعة التحويلية، في أداء دور المحرك الرئيسي للنمو في المنطقة. وقد تحسّن معدل إجمالي الاستثمارات الثابتة في الاقتصادات الرئيسية، وخاصة في عام ٢٠٠٤، وسيستمر في الارتفاع في عام ٢٠٠٥. ويحقق قطاع الخدمات أيضا إنجازات قوية، لا سيما في الهند، حيث يتوقع أن تحقق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية الاستعانة بأطراف خارجية لإنجاز الأعمال نموا بنحو ٣٠ في المائة سنويا في المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن تحافظ منطقة غرب آسيا على قدر كبير من الزخم الاقتصادي الذي اكتسبته على مدى السنتين الماضيتين. أما في البلدان المصدرة للنفط، فإن بقاء أسعار النفط عند أعلى مستوياتها حسب المتوقع سيستمر في تعزيز الأرصدة المالية والخارجية وهو ما سينعكس إيجابا على الطلب المحلي. وستظل القطاعات غير النفطية قوية هي الأخرى في العديد من هذه البلدان، الأمر الذي يساعد على الحفاظ على النمو مع اقتراب بلوغ قطاع النفط أقصى طاقته ومع توقع ضعف أسعار النفط بعض الشيء في المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تحقق البلدان المستوردة الصافية للنفط في المنطقة نموا بنسبة ١/٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، بعدما حققت نموا بنسبة ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتستفيد هذه البلدان بشكل غير مباشر من الإيرادات النفطية المتعاطمة التي عادت على المنطقة عن طريق تعزيز السياحة والتدفقات المالية الوافدة من الاقتصادات المصدرة للنفط، وكذلك من إعادة الصلات مع العراق في قطاع التجارة والخدمات. وتشكل زيادة الثقة، الناجمة جزئيا عن التحسن في الوضع السياسي والأمني، عاملا وراء زيادة قوة الطلب المحلي والتدفقات المالية الوافدة إلى المنطقة بأسرها. ومع ذلك، لا تزال هناك مزالق خطيرة في هذا المجال، ومنها بالأخص الشكوك التي تحيط بعملية تحقيق الاستقرار في العراق.

أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فستراجع النمو عن الانتعاش الذي حققه في عام ٢٠٠٤، بفعل تراجع الطلب الخارجي، وتشدد السياسة الاقتصادية وعودة



البلدان التي تمر بمراحل انتعاش في فترة ما بعد انتهاء الأزمات إلى نمو يتسم بقدر أكبر من الاعتدال. وستكون الظروف الخارجية أقل ملاءمة للمنطقة إذ من المتوقع أن يطرأ اعتدال على نمو شركاء التجارة الرئيسيين في المنطقة وعلى الاتجاه التصاعدي الذي حدث مؤخراً في أسعار السلع الأساسية الموجهة للتصدير. على أن الطلب المحلي سيحتفظ بشيء من زخمه وسيعوّض جزئياً تباطؤ صادرات البلدان المستوردة الصافية للنفط في المنطقة. ولهذا السبب، يتوقع أن تكون منطقة المخروط الجنوبي من المناطق دون الإقليمية التي تحقق أسرع نمو. كما يتوقع أن تحقق أمريكا الوسطى أبطأ نمو لأنها ستتأثر هي الأخرى بضعف الطلب من الولايات المتحدة. وقد عوّض الخسائر في المردود التي تعزى إلى الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها بلدان منطقة البحر الكاريبي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، التدفق الكبير للسياح، الذين انصرفوا عن المناطق الآسيوية.